ألون طال *

التحوُّل من الخلاف الديمغرافي إلى الاستدامة

«يحتوي هذا المقال على مصطلحات تعبر عن أيديولوجيا وفكر معيّنين. أسرة التحرير طبعا لا تشارك الكاتب تعابيره ومصطلحاته وهي تعبر عن وجهه نظره هو. وقد ارتأينا الإبقاء على التعابير التي استعملها الكاتب كما هي بصفتها تعكس توجهه وفكره ومنطلقاته، ما يعكس للقارئ بعضًا من النقاشات التي تدور في هذا الحقل في أوساط الأكاديميا الإسرائيليّة. (هيئة تحرير «قضايا»)

مقدمة: فيما يتعدّى الخطاب

صُمِّم العنوان الرئيسي الذي تصدَّر الصفحة الأولى لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الأوسع انتشارًا، في عددها الصادر في يوم ٦ تموز ١٩٨٧، على نحو يثير الفزع في أوساط العامة من الإسرائيليين: «بحلول العام ٢٠٠٠ – إسرائيل لن تكون يهودية». وأظهرت الصورة التي أُرفِقت مع هذا العنوان جيئولا كوهين، السياسية اليمينية، وأرنون سوفير، الباحث في علوم الجغرافيا/الديمغرافيا في جامعة حيفا، وهما يقيِّمان نتائج تحليل جديد كان سوفير قد نشره لتوّه. كان المعنى الضمنيّ الذي يوحيه هذا التحليل كامنًا في أنه يتعين على اليهود أن يباشروا بإنجاب المزيد من الأطفال – عدد أكبر بكثير من الأطفال – إن كانوا يريدون أن يتفادوا ما قد يرقى في نظرهم إلى كارثة ديمغرافية: فقدان السيادة اليهودية.

لم يكُن هذا النمط من التفكير الذي كان سائدًا في تلك الحقبة يقتصر على القيادة اليهودية، حيث أن الإسرائيليين عامة كانوا على معرفة وافية بمقولة، غير مؤكّدة ومشكوك في صحتها، تُعزى إلى ياسر عرفات، تطلِق على أرحام الأمّهات العربيات

* رئيس دائرة السياسات العامة في جامعة تل أبيب، ومؤلف كتاب «الأرض ممتلئة – معالجة الاكتظاظ السكاني في إسرائيل» ..

تسمية «السلاح السريّ للشعب الفلسطيني». وحتى في يومنا هذا، تنتشر الدعوة التي أطلقها عرفات لحمل السلاح عبر شبكة الإنترنت، حيث تفترض أنه «إذا لم نستطع أن نهزمهم في ساحات الحرب، فمن المؤكَّد أننا سنتمكّن من التفوق عليهم في تعداد ذرِّيتنا».

ولكن مما لا شكّ فيه أن أيًا من هذه التوقعات الديمغرافية لم يبصر النور ولم يتحقَّق على أرض الواقع. فعلى النقيض من ذلك، تشير الاتجاهات السكانية السائدة في إسرائيل إلى العكس تمامًا: فقد شهدت معدلات المواليد اليهود زيادة ثابتة، بينما طرأ انخفاض ملحوظ على مستويات الخصوبة في أوساط السكان العرب. ولا يبدو أن هناك أي انتصار ديمغرافي يلُوح في الأفق المستقبلي المنظور.

ومن بين المسائل الحاسمة العديدة التي تقع في صميم التوتر التاريخي القائم بين اليهود العرب في إسرائيل، ثمّة مسائل قليلة بلغت في مدى حدّتها ما بلغته حدة النمو السكاني. فمنذ ما يربو على مائة عام وحتى الآن، لم يفتأ زعماء كل مجتمع من هذين المجتمعين يشيرون إلى خصوبة النساء باعتباره عتادًا من عتادهم الإستراتيجيّ. ومنذ إقامة دولة إسرائيل، تسبّبت الإستراتيجيات الديمغرافية التي صُمِّمت لضمان الأغلبية اليهودية في تفاقُم حالة انعدام الثقة في الأقلية العربية في البلاد. كما أفضت هذه السياسات العامة التي تبعث على القلق إلى نتائج لم تكن في الحسبان، وذلك في الوقت الذي يمكن أن تكون قد شجّعت فيه على زيادة مستويات الخصوبة في أوساط مجموعات معينة داخل إسرائيل. ففيما يبدو أنه «سباق نحو الهاوية» من ناحية أساسية، أفرزت التصريحات والسياسات التي تُعنى بتشجيع الحَمل والولادة زيادة سكانية هائلة تجلب آثارًا كارثية على بيئة المنطقة والخدمات الاجتماعية فيها. وقد آن الأوان لتغيير هذه السياسات والتصريحات.

لم ينقشع الغبار الذي ثار عقب حرب الاستقلال التي خاضتها إسرائيل عندما وجدت الحكومة، التي شُكِّلت حديثًا في حينه، الوقت والموارد التي تيسّر لها إطلاق برنامج وطني «يشجّع على الحمل والولادة». فقد خصّص دافيد بن غوريون، الذي كان يحاكي التقليد السوفييتي في تلك الحقبة، جائزة بلغ قدرها مائة ليرة للأمهات البطلات اللواتي ينجِبن عشرة أطفال أو أكثر. وسرعان ما طُرحت مجموعة من الحوافز للأسر الكبيرة بعد ذلك، وأُتبِعت بسلسلة من العقبات التي تحُول دون الإجهاض والوصول إلى وسائل منع الحمل. وتحوّلت عبارة «أَثْمِرُوا وَتكاثْروا» من أمر توراتيّ إلى هدف سام من أهداف هذه السياسة. ومن وجهة نظر الحكومات الصهيونية الإسرائيلية، كان التوجه الذي اعتمدته البلاد في سياسة تشجيع الحمل والولادة منطقيًا عندما طُرحت هذه السياسات للمرة الأولى. فقد كانت الأرض تتّسم بضآلة عدد سكانها وشعرت الدولة اليهودية بأنها تواجه تهديدًا ديمغرافيا يكتنف وجودها. وفي يومنا هذا، وبعد سبعين عامًا، يبدو أن هذه التدابير باتت بمثابة آثار بالية خلَّفتها حقبة مختلفة تمام الاختلاف في تاريخ إسرائيل.

وخلال القرن العشرين، برزت الديمغرافيا باعتبارها إحدى «ساحات المعركة» العظيمة التي يستطيع العرب واليهود المتنافسون أن يشنّوا هجماتهم القومية فيها. ولكن منذ عقد من الزمن ونيّف لم يعُد لهذه الديناميات وجود يذكر، فمع قليل من الاستعراضات الرنّانة، نشأ موقف مختلف تمامًا تجاه التطلعات القومية والدور الذي يضطلع به إنجاب الأطفال في أوساط «الإسرائيليين العرب»، وحلَّ مستوى الخصوبة الفريد والمرتفع محلّ التباين في معدلات المواليد بين الطرفين المتنافسين. وقد أزفت ساعة الإعلان عن انقضاء هوس الحكومة الإسرائيلية بالخصوبة والدعوة التي وجّهها الساسة الفلسطينيون للنساء العربيات لإنجاب المواليد إلى أقصى حدّ. فالأرض التي قُدِّر للإسرائيليين والفلسطينيين أن يتقاسموها باتت ممتلئة عن آخرها. وأصبحت الكثافة العالية والآثار السلبية العديدة التي تفرزها تتطلّب توخّي مستوى جديد من العقلانية والاستقرار والاستدامة.

تدرُس هذه المقالة تاريخ النمو السكاني السريع الذي شهدته إسرائيل ودلالاته: ما القوى الاجتماعية والسياسية التي تقف وراء هذه الاتجاهات؟ وما الآثار التي ترتّبها على التعاون الإقليمي والارتقاء بمستوى التعايش بين إسرائيل وفلسطين؟ وهناك تغير بطيء، في وسع المرء أن يدركه ويعاينه في الوقت نفسه، في الطريقة التي ينظر فيها الإسرائيليون إلى الديناميات الديمغرافية في الشرق الأوسط. فقد ولّى عصر الصراع الديمغرافي إلى غير رجعة. وكُلّما سارعت جميع الأطراف إلى بلوغ هذا الاستنتاج نفسه – الذي يرى أن النتيجة المؤكدة الوحيدة التي تفضي إليها معدلات الخصوبة المرتفعة هي كارثة إيكولوجية واجتماعية تطال الجميع – فمن المرجَّح أن تملك هذه الأطراف القدرة على توقُّع مستقبل مستدام معًا.

قرن من الصراع الديمغرافي

في سياق المعركة الدائرة للفوز بالهيمنة الديمغرافية، استهلّ الصهاينة مساعيهم في أواخر القرن التاسع عشر بتفوّق عددي ساحق على مستوى العالم بأسره، أما في فلسطين العثمانية نفسها فقابل ذلك نقص ملحوظ في أعدادهم. وبسبب الويلات

تدرُس هذه المقالة تاريخ النمو السكاني السريع الذي شهدته إسرائيل ودلالاته: ما القوى الاجتماعية والسياسية التي تقف وراء هذه الاتجاهات؟ وما الآثار التي ترتّبها على التعاون الإقليمي والارتقاء بمستوى التعايش بين إسرائيل وفلسطين؟ وهناك تغير بطيء، في وسع المرء أن يدركه ويعاينه في الوقت نفسه، في الطريقة التي ينظر فيها الإسرائيليون إلى الديناميات الديمغرافية في الشرق الأوسط. فقد ولّى عصر الصراع الديمغرافي إلى غير رجعة. وكُلّما سارعت جميع الأطراف إلى بلوغ هذا الاستنتاج نفسه - الذي يرى أن النتيجة المؤكدة الوحيدة التي تفضي إليها معدلات الخصوبة المرتفعة هي كارثة إيكولوجية واجتماعية تطال الجميع - فمن المرجَّح أن تملك هذه الأطراف القدرة على توقُّع مستقبل مستدام معًا.

المزدوجة التي خلّفتها حِقب الاحتلال العسكري والأوبئة المميتة، وبعد أن غاب الصليبيون عن المشهد، ولم يتبقَّ سوى ٣٣٠,٠٠٠ إنسان في المتوسط يعيشون في «أرض إسرائيل» على مدى مئات السنوات. وبعد أن نُفِي اليهود على يد الرومان، كانت الطوائف اليهودية في فلسطين تتسم بقلة تعدادها نسبيًا، في جميع أحوالها وعلى مدى قرون من الزمان، وذلك بالمقارنة مع العرب الذين كانوا يشكّلون الأغلبية فيها. ولكن عدد الفلسطينيين الأصلانيين خلال هذه السنوات كان ضئيلًا للغاية في جميع الأحوال. فأربعة أخماس السكان العرب المحليين تقريبًا كانوا يعيشون عيشة الكفاف فيما يتراوح بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ قرية ريفية صغيرة. ولم يكن تعداد سكان القدس يتجاوز ٩,٠٠٠ نسمة في العام ١٨٠٠. وقد زاد عدد سكان هذه المدينة إلى ٢٢,٠٠٠ نسمة بحلول العام ١٨٧٠. ويُعزى ذلك في جانب كبير منه إلى الهجرة اليهودية.

في أواخر القرن التاسع عشر، شهدت الظروف البدائية التي كانت سائدة إبّان عهد الإمبراطورية العثمانية تحولًا نحو الأفضل. فبحلول العام ١٩١٤، تضاعف تعداد السكان المسلمين في فلسطين إلى ٦٠٢,٠٠٠ نسمة، بفعل الخصوبة العالية والهجرة وزيادة متوسط العمر المتوقع. وبلغ تعداد الطوائف المسيحية واليهودية مجتمعةً ١٢٠,٠٠٠ نسمة في تلك الفترة. ومع ذلك، كانت هذه الطوائف تشهد وتيرة أسرع في نموّها بفضل التحسن الذي طرأ على معايير الصحة العامة، والذي اقترن بوصول الرواد الصهاينة من أوروبا.

وكان السكان العرب الذين عاشوا في فلسطين إبان حقبة الانتداب البريطاني خلال النصف الأول من القرن العشرين يؤلفون مجموعة تتسم بالتنوع ويسودها الانقسام، وذلك في صورة لا تغاير حال خلفهم اليوم. ففي أواخر القرن التاسع عشر، حدد عالم الأنثروبولوجيا لورانس أوليفانت (Laurence Oliphant) تسع فئات إثنية ودينية متمايزة بين المجتمعات العربية، وكان ذلك في مدينة حيفا دون غيرها. ومع ذلك، أدرك القوميون الفلسطينيون بجميع أطيافهم ومشاربهم، في مرحلة مبكرة، أن التعداد الذي يضم الملايين من اليهود الذين كانوا يعيشون في حالة من الضيق الشديد في أوروبا والأراضي العربية كان كبيرًا بما فيه الكفاية لكي يهدّد مركز الأغلبية الذي يتمتعون به. وقد جرى التوصل إلى إجماع رأى أن فرض حظر على الهجرة اليهودية يُعَدّ من أبجديات برنامج العمل السياسي العربي ومحورًا مركزيًا من محاور الأيديولوجيا الوطنية الفلسطينية الوليدة.

وقد عمد المسؤولون الكولونياليون البريطانيون، الذي ألفوا أنفسهم عالقين بين الالتزامات المتضاربة التي أبداها الساسة بادعاءات قومية متنافسة، إلى المراوغة في بادئ الأمر، ثم سعوا إلى التوصل إلى حل وسط. ولكن بحلول حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي، أضحت أعمال العنف التي شنّها الفلسطينيون العرب على جيرانهم اليهود وعلى الحكومة الكولونيالية كبيرةً إلى درجة كان من الصعب إدارتها ببساطة. في الوقت نفسه، بدأ الدعم السياسي الذي قدّمه العالم العربي يكتسب أهمية محورية في الإستراتيجية التي اعتمدها الحلفاء في هزيمة النازيين. وقرّر صنّاع القرار البريطانيون في لندن وجوب التخلي عن الوعود التي قطعها اللورد بلفور في العام ١٩١٧ بشأن تيسير إقامة وطن قومي لليهود، والتي انتقلت بعد ذلك إلى عصبة الأمم. وأُنحِي باللائمة على الكثافة السكانية المرتفعة و«إمكانية الاستيعاب» المحدودة، وبالفعل، ففي سياق إيجاد مسوّغ لحظر الهجرة اليهودية، أعلن سيدني ويب (Sydney Webb)، وزير المستعمرات البريطاني، وعلى نحو ينمّ عن مكر ودهاء، أنه لم يكن هناك متسع «ولو بقدْر موضع شبر» في فلسطين.

وسرعان ما أُغلِقت الأبواب التي كانت مشرَعة أمام هجرة اليهود إلى فلسطين. وكان الموت يحدِق بالملايين من اليهود الأوروبيين نتيجةً للموقف الديمغرافي الذي تبنّاه الزعماء القوميون الفلسطينيون وإذعان الساسة والبيروقراطيين البريطانيين وموافقتهم. وبدا أن العرب ربحوا هذه الجولة من الصراع الديمغرافي. ولكن هذا النصر جاء متأخرًا للغاية من وجهة نظر الفلسطينيين.

وكان الزعيم الصهيوني، زئيف جابوتنسكي، أحد الزعماء القلائل في تلك الحقبة ممن كانوا صادقين في حديثهم عن التطلعات القومية اليهودية. ففي الوقت الذي أعاد فيه التأكيد على الالتزام بمنح الحقوق المدنية للأقلية العربية في الدولة اليهودية، تقرّ المقالة الشهيرة التي وضعها بعنوان «الجدار الحديدي» (The Iron Wall) بالنوايا النهائية التي كانت الصهيونية تبيِّتها وبمشروعية المخاوف التي اعترت السكان العرب المحليين: ففي الواقع، كان الهدف المتوخى من الهجرة اليهودية يكمن في زيادة أعداد السكان اليهود إلى أن يتحولوا إلى أغلبية لا مراء فيها في دولة يهودية. وفي أعقاب المحرقة، أماطت يوميات دافيد بن غوريون اللثام عن حساباته الديمغرافية الواضحة، حيث عبَّر عن قلقه من أن عدد الجنود اليهود الذين نجوا من المذابح النازية لم يكن كافيًا للصمود في وجه الهجمات التي كان من المتوقع أن يشنها العرب الفلسطينيون والدول العربية المجاورة. وحيث بات القتال العسكري أمرًا محتومًا لا مفر منه، بات يتضح وعلى نحو متزايد أن الأعداد تتبوأ أهمية قصوى.

وفي نهاية المطاف، لم يكن اليهود البالغ تعدادهم ٦٣٠,٠٠٠ نسمة، ممن تمكّنوا من الوصول إلى فلسطين بحلول العام ١٩٤٨ يشكلون سوى ثلث تعداد السكان المحليين تقريبًا. ولكن تبيّن أن هذا العدد وفّر كتلة حاسمة بدرجة كافية أتاحت تشكيل قوة قتالية فعّالة. وعلى الرغم من أعدادهم الضئيلة نسبيًا، فقد انتصرت الدولة اليهودية في مواجهة الصعاب الهائلة التي واجهتها، حيث صدّت الهجمات التي شنّتها ستة جيوش عربية في العامين ١٩٤٨-١٩٤٩ والميليشيات العربية الفلسطينية المحلية. وبات السبيل ممهّدًا لخوض جولة جديدة من المعركة الديمغرافية بين الشعبين.

سياسة ديمغرافية لدولة يهودية

وظفت السياسات التي أطلقتها إسرائيل، منذ نشأتها، طائفة من الأدوات السياساتية والحوافز الاقتصادية. وتتقاطع هذه السياسات بمجموعها في عدد قليل من العناصر المشتركة:

فهي تتّسم بتعدُّديتها بصورة لا مواربة فيها، وتكفل المعاملة التفضيلية لليهود.

وهي تستخدم مجموعة من سياسات «الترغيب والترهيب»: حيث الحوافز الاقتصادية لمكافأة اليهود على هجرتهم وسلوكهم على صعيد إنجاب الأطفال، في الوقت الذي يجري فيه ثنْي النساء اللاتي يسعيْن إلى تقليص مستويات خصوبتهن من خلال الإجهاض ووسائل منع الحمل.

وهي لا تحقق الأهداف التي أُعِدّت لكي تحققها في أحوال ليست بالقليلة.

ومن الحالات الكلاسيكية، والعواقب غير المقصودة التي أفرزتها، السياسات الديمغرافية التي اعتمدتها إسرائيل المكافآت الآنف ذكرها والتي أطلقها رئيس الوزراء دافيد بن غوريون للتشجيع على الحمل والولادة. فهذا القرار الذي اتّخذه مجلس الوزراء في العام ١٩٤٩ اتُّخذ قبل إبرام اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وخصومها في حرب الاستقلال التي خاضتها، حيث مُنحت النساء الإسرائيليات اللواتي أنجبْنَ عشرة أطفال ما يقرب من ١٠٠ ليرة (ما يعادل ٣,٠٠٠ دولار اليوم). وبعد نحو عقد من طرح هذه الجائزة النقدية لهؤلاء الوالدات الخارقات، كان يتعيّن على أحد أعضاء الحكومة أن يخبر رئيس الوزراء بأنه على الرغم من أن نيّته كانت تكمن في رفع معدلات المواليد المتواضعة في أوساط اليهود، فإن أغلبية المستفيدات من الجائزة كُنَّ من النساء العربيات. وألغى بن غوريون هذا البرنامج، حيث أعلن أن الوكالة اليهودية، وهي الذراع العملياتي غير الحكومي التابع للحركة الصهيونية، هي من يتولى المسؤولية عن هذه المبادرة، بحيث استطاعت أن تقصي العرب منها بصورة قانونية.

وكان من شأن الالتزام الذي قطعته إسرائيل بمعاملة جميع مواطنيها على قدم المساواة أن جعل السياسات الديمغرافية التي تصبّ في صالح اليهود أداة فظّة من الأدوات التي توظفها في سبيل تشكيل أغلبية يهودية. وكان تشجيع اليهود على الهجرة إستراتيجيةً تتسم بقدر أكبر بكثير من النجاعة لضمان استمرارية الأغلبية اليهودية في الدولة الوليدة. وكان قانون العودة، الذي سُن في العام ١٩٥٠، أحد التشريعات الرمزية الأولى والأهم التي صدرت في البلاد. فهذا القانون يمنح اليهود في جميع أنحاء العالم الحق في «العودة» إلى وطنهم، حيث يعترف بهم وبصورة ضمنية باعتبارهم أبناء شعب أصلاني في «أرض إسرائيل». وعلى مدى سنوات التاريخ الإسرائيلي السبعين، استفاد ما يربو على ثلاثة ملايين يهودي من هذه الفرصة، وهؤلاء يمثلون نحو ٢٠ في المائة من تعداد اليهود على امتداد العالم.

وعلى الرغم من موجات اللاجئين اليهود الذي حطّوا رحالهم في فلسطين، لم تكن الهجرة كافية على مدار معظم فترات تاريخ إسرائيل لكي تضاهي وتيرة الخصوبة في أوساط العرب. ومن المؤكد، اليوم، أن الهجرة باتت تمثل قوة ديمغرافية ليس لها شأن - بالنظر إلى أن أعداد اليهود الذين يصلون إلى إسرائيل تماثل أعداد من يغادرونها منهم - حيث يبلغ متوسط تعدادهم ٢٤,٠٠٠ مهاجر في السنة. ومع ذلك، فحتى عندما كانت الهجرة اليهودية تضم عددًا أكبر بكثير من الموجات البشرية، كان تعداد العرب في المجتمع الإسرائيلي يشهد زيادة ثابتة ومطّردة.

وغالبًا ما ينتقص الداعون إلى مناهضة الصهيونية من سياسة الباب المفتوح التي تخصّ إسرائيل اليهود بها، ويسمّونها بأنها مظهر من مظاهر الأيديولوجيا العنصرية والشوفينية. ولكن بعد عقود من التمييز والدرس المستفاد من المحرقة، لا يتيسّر للمرء أن يفترض أنه لا ينبغي أن يملك اليهود الحق في برنامج يمنحهم الأفضلية في الهجرة إلى دولتهم. ومما لا شك فيه أن القانون الدولي يعترف بحق الأُسر والمجتمعات في لمّ الشمل، وهو يسلِّم بمشروعية معايير الهجرة القومية بناءً على أسس إثنية. ومما يبعث على الانزعاج كذلك أن أيًا من سياسات الهجرة التفضيلية المماثلة في بلغاريا وفنلندا والمجر وسلوفاكيا واليونان، وحتى ألمانيا، لم يكن موضع انتقاد على الإطلاق. ويبدو أن هجرة اليهود إلى إسرائيل هي وحدها ما تخلق مشكلة أخلاقية أمام من ينتقدون إسرائيل.

وعلى الرغم من موجات اللاجئين اليهود الذي حطّوا رحالهم في فلسطين، لم تكن الهجرة كافية على مدار معظم فترات تاريخ إسرائيل لكي تضاهي وتيرة الخصوبة في أوساط العرب. ومن المؤكد، اليوم، أن الهجرة باتت تمثل قوة ديمغرافية ليس لها شأن – بالنظر إلى أن أعداد اليهود الذين يصلون إلى إسرائيل تماثل أعداد من يغادرونها منهم – حيث يبلغ متوسط تعدادهم ٢٤,٠٠٠ مهاجر في السنة. ومع ذلك، فحتى عندما كانت الهجرة اليهودية تضم عددًا أكبر بكثير من الموجات البشرية، كان تعداد العرب في المجتمع الإسرائيلي يشهد زيادة ثابتة ومطّردة بفضل ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساطهم – وكانت مستويات القلق بين صفوف الزعماء اليهود تزيد مع هذه الزيادة. فقد شكّلت الديمغرافيا لغزًا يثير الحيرة والقلق في نظر الساسة الصهاينة.

وعلى مدى السنوات، برزت بين الفينة والأخرى أصوات معزولة دعت إلى إنفاذ تدخلات تقوم على التمييز في أساسها. وكان أكثر هذه الأصوات تطرّفًا ما دعا منها إلى «ترحيل» المواطنين العرب. وكان أصحاب هذه الأصوات يستندون في دعوتهم إلى سوابق دولية، من قبيل تقسيم الباكستان/الهند في العام ١٩٤٧ وتبادل السكان بينهما. وروَّج آخرون سياسات تحثّ العرب الإسرائيليين على الهجرة وتُغريهم بها. وقد انطوى أحد الشواهد الذي أثار الجدل بوجه خاص على مذكرة داخلية أعدّها يسرائيل كينغ، وهو أحد كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، بعدما جرى تسريبها إلى الصحافة في العام ١٩٧٦. فقد استعرضت هذه المذكرة توقّعات ديمغرافية قاتمة وعبّرت عن المخاوف التي ساورت كاتبها حيال فقدان الأغلبية اليهودية في الجليل. وكانت الحلول التي اقترحها كينغ مثيرة للاستياء: حيث تراوحت من تحجيم عدد العمال العرب في المصانع التي تموّلها الحكومة، مرورًا بتقديم المنح الدراسية للدراسة في جامعات أجنبية، إلى استهدافهم في جباية الضرائب. وبعد سنوات من تسريب هذه المذكرة، دعا ساسة يمينيون ومتطرفون، من أمثال مئير كهانا ورحبعام زئيفي، إلى ترحيل المواطنين الإسرائيليين–العرب بدافع من القلق الذي انتابهم إزاء التوازن الديمغرافي في البلاد.

ومن الأهمية بمكان أن نشدّد على أن أيًا من هذه المقترحات لم يكتسب زخمًا يُؤبَه له في أوساط صانعي القرار الإسرائيليين. ولم يكن التقرير الذي أعدّه كينغ سوى مبادرة مستقلة خرج بها بيروقراطي مارق ولم يصرَّح له بإعدادها. ومُنع مئير كهانا، في نهاية المطاف، من الترشح لانتخابات البرلمان الإسرائيلي بسبب مواقفه العنصرية.

لم تُخفِ الحكومات الإسرائيلية رغبتها في المحافظة على أغلبية يهودية. ومع ذلك، يمكن وصف السياسات العامة الفعلية بأنها «تفضيلية» وأنها لم تتضمن تدابير الإبعاد وغيره من الخطوات التي شكّلت انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان

الواجبة للمواطنين العرب على الإطلاق. وبصرفِ النظر عن ذلك، فقد أجّجت هذه العوامل الديمغرافية الخوف في نفوس أبناء الأقلية العربية في إسرائيل وأسهمت في شدّ أزرهم وتقوية عزمهم على إنتاج أسر كبيرة للغاية.

التحول الديمغرافي في أوساط العرب الإسرائيليين

بالنظر إلى ما مضى، من الصعوبة بمكان أن ندّعي أن الشواغل التي ألّمت باليهود خلال هذه الفترة كانت «تنمّ عن كراهية الأجانب». فالكراهية تنطوي على خوف يفتقر إلى العقلانية. وكانت الاتجاهات الديمغرافية، والخطاب العدواني الذي اقترن بها، واقعية تمامًا على مدى عقود. ومن المؤكد أنه لم يكن هناك نقص في الساسة الفلسطينيين الذين كانوا يصبّون الزيت على النار ويُذكون أُوارَها. فقد شكّل خطابهم الذي شجع على الحمل والولادة والدعوات التي أطلقوها لإنجاب الأطفال على نحو يكفل التفوق على أعداد اليهود محورًا عمليًا من محاور الهجمات العامة التي استهدفت مشروعية قيام دولة يهودية في الشرق الأوسط. ففي هذا السياق، عبّر الشاعر الفلسطيني الشهير، محمود درويش، عن رضاه بصورة جريئة وعدائية عندما احتفى بالنصر بمولد طفله التاسع في قصيدة قومية رائجة تشتعل فيها جذوة الغضب:

«وأطفالي ثمانيةٌ
وتاسعهُم.. سيأتي بعدَ صيفْ
فهلْ تغضبْ؟
سجِّلْ
أنا عربيّ.»

من المؤكد أن درويش لم يكن الوحيد في أسرته. ففي الواقع، كانت أعداد «الإسرائيليين العرب» الذين سُجِّلوا في تعدادات السكان الوطنية المتعاقبة استثنائية: فبحلول حقبة الستينات من القرن الماضي، كان متوسط حجم الأسرة الإسرائيلية المسلمة يبلغ تسعة أطفال. وقد انخفض هذا العدد إلى ٨,٤ أطفال في العام ١٩٧٤، ثم إلى ٧,٢ أطفال في العام ١٩٧٩. ولم يكن يسبق لمعدل الخصوبة هذا مثيل في أي بلد غربي في ذلك الوقت. وقد بدا أن المعركة التي دارت من أجل الفوز بالميزة الديمغرافية وصلت إلى مستويات جديدة، وكانت هذه المسألة تثير القلق لدى الزعماء اليهود في معظم الأحزاب اليهودية. ولذلك، كان من الصعوبة أن يرى المرء أن رياح الحداثة والحركة النسوية البراغماتية كانت تهبّ بقوة في تلك الفترة على المواطنين العرب في إسرائيل. فقد كان تحوُّل يبعث على الذهول في طور التشكّل.

ومن بين أهم النظريات الحديثة في دراسات السكان ما يسمى بـ«نظرية التحول الديمغرافي». وقد ظهرت هذه النظرية للمرة الأولى في العام ١٩٢٩ على يد وارن سمبسون ثومسون (Warren Simpson Thompson)، وهو ربما أبرز الباحثين الأميركيين في دراسات السكان في عصره، في مقالة أكاديمية رائدة. ويستعرض ثومسون في مقالته التاريخ الحديث للحضارات البشرية ويفترض أن السكان يمرّون في العادة في أربع مراحل متمايزة مع التقدم الذي تعيشه المجتمعات:

تَسِم المرحلة الأولى البشرية جمعاء منذ أن عرفت الزراعة، حينما استهلّت تربية الحيوانات وفلاحة الأرض قبل عشرات الآلاف من السنوات حتى القرن الثامن عشر. وخلال مرحلة ما قبل الحداثة هذه، كانت معدلات المواليد ومعدلات الوفيات مرتفعة للغاية، مما جعل السكان في حالة ثابتة إلى حد كبير، حيث كانت أعدادهم تزيد أو تقلّ حسب توفر إمدادات الغذاء. وكانت النساء ينجبْن عددًا كبيرًا من المواليد، غير أن معظم الأطفال كانوا يتوفون في سن مبكرة. وخلال هذه المرحلة، لم يكن هناك سوى فرق ضئيل بين الديناميات السكانية بين البشر وأنواع الحيوانات الأخرى.

ولم يكن الناس في مجتمعات المرحلة الأولى يتكاثرون بحماسة بدافع الغريزة فحسب، بل لأنه كان من الطبيعي أن المزيد من النسل يؤمِّن إمكانية «الأمن الاجتماعي» في مرحلة الشيخوخة مقابل استثمار غير ذي بال. فعدا عن إطعامهم، لم تكن تربية الأطفال تكلّف الكثير. فعدد قليل من هؤلاء الأطفال كان يرتاد المدارس أو كانت له احتياجات خارجة عن نطاق المناهج الدراسية. وكان أولئك الذين يبقون على قيد الحياة من سن مبكرة يملكون القدرة على مساعدة الأسرة الزراعية النموذجية في الحقول، أو يحملون المياه أو يساعدون في الأعمال المنزلية. ولم تكن الأقلية المحظوظة التي تبلغ سن الرشد تعيش طويلًا. فقد كان متوسط العمر المتوقع متدنيًا للغاية بسبب قلة المعرفة بمنع الأمراض وتلوُّث المياه وتدابير الصحة العامة. وبناءً على ذلك، فنادرًا ما كان النمو السكاني العالمي يتجاوز ما نسبته ٠,٠٥ في السنة. وخلال فترات ليست بالقليلة، كان عدد البشر يشهد تراجعًا في الواقع. وبتلك الوتيرة، يقدّر الباحثون بأن الأمر استغرق مدة تراوحت من ألف سنة حتى خمسة آلاف سنة لكي يتضاعف عدد سكان العالم.

وشوهدت المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي للمرة الأولى في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه

«الناصرة العليا»: ملاحقة التجمعات الفلسطينية.

القارة زيادة في كميات المحاصيل الزراعية وتوسُّعًا تدريجيًا في عمليات التصنيع والتوسع العمراني. وفي الوقت نفسه، بات الناس ينعمون فجأةً بحياة أطول من ذي قبل. فقد جرى تطوير أولى اللقاحات وأضحت الأدوية تتسم بقدر أكبر من الكفاءة شيئًا فشيئًا. ومما كان له الأثر الأهم في ازدياد عمر الإنسان التحسينات التي أُدخلت على نوعية الأغذية والمياه، والبنية التحتية لشبكات الصرف الصحي والنظافة الشخصية. وقد تُرجم هذا التقدم الذي أُحرز على صعيد الصحة العامة إلى تراجُع في معدلات الأمراض والوفيات، ولم يقابله تراجع في معدلات المواليد. وفي الواقع، فغالبًا ما يسَّر تزايُد الثروات الزواج في سن مبكرة، وهو الخطوة الأولى لتنشئة الأطفال ورعايتهم.

ومن الممكن معاينة التوسع الديمغرافي الملحوظ الذي شهدته المرحلة الثانية في جميع أنحاء أوروبا، وفي فترة لاحقة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا مع ظهور التكنولوجيا الغربية فيها. وخلال هذه المرحلة، يصبح السكان بعمومهم «أصغر سنًا»، بحيث يعكسون هرمًا مثل تركيبة ديمغرافية تضم مستويات أدنى وواسعة النطاق وتمثل فئات عمرية أصغر سنًا. وفي هذه الأيام، يُظهِر العديد من البلدان النامية، كالنيجر وتشاد واليمن وأفغانستان، التي يزيد نمو سكانها عما نسبته ٣,٠ في المائة سنويًا، جميع المؤشرات التي تَسِم حالة تقع في المرحلة الثانية، وما يرافقها من انفجار سكاني.

وفي المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديمغرافي، يؤدي انخفاض يطرأ على معدلات المواليد إلى انخفاض في معدل النمو السكاني. وهناك العديد من العوامل التي يبدو أنها تجتمع معًا لتسريع وتيرة هذا التغيير. فالآباء، حتى في المناطق الريفية، يدركون أن الانخفاض الحاد في وفيات الأطفال يعني أنه يمكن الاعتناء بهم ورعايتهم في شيخوختهم، دون أن تكون لهم أُسرة كبيرة. وفضلًا عن ذلك، لم يَعُد لقدرة الأطفال على الإسهام في دخل الأسرة أي معنى. بل يذهب العديد المجتمعات (مثل إسرائيل) إلى أبعد من ذلك، حيث تحظر عمل الأطفال، مما ينفي أهمية مسألة المنفعة الاقتصادية المباشرة التي يجري تحقيقها من النسل ويجعلها غير ذات صلة. وبالنظر إلى أن المعاشات

ولكن ما تزال معدلات المواليد في أوساط العرب الإسرائيليين والفلسطينيين تعكس أنماط المجتمع الزراعي التقليدي. ونتيجةً لذلك، تضاعف عدد المواطنين الإسرائيليين العرب أكثر من عشر مرات خلال السنوات الخمس والستين الأولى من عمر إسرائيل: من ١٥٦,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٤٨ إلى ١,٦ مليون نسمة في العام ٢٠١٣.

التقاعدية وشبكات الأمان الاجتماعي صارت تشكل جزءًا من المجتمعات الحديثة، فقد هدأت حدّة المخاوف بشأن المستقبل. وغالبًا ما يؤدي التوسع العمراني إلى تغييرات في القيم، مع ما يقترن به من إعادة النظر في الدور الذي تضطلع به النساء بصفة عامة، والخصوبة بصفة خاصة.

وينطوي أحد المحاور المهمة التي تؤلّف هذه المرحلة على التحول الذي يطرأ على وضع المرأة. فبالنظر إلى أن النساء يبلُغْن مستوى أفضل من التعليم والاستقلالية، فهنّ يشاركْن في سوق العمل. ومن شأن هذا الأمر أن يؤخّر سن الزواج وأن ييسّر للنساء أن يَخُضْنَ مجالات اختصاص تتخطى دور الأمومة الذي يؤدينه. ومن المؤكد أن طرح وسائل منع الحمل عزز قدرة المرأة على التأثير في القرار بشأن حجم الأسرة. ولكن لم تكن الوسائل الحديثة المعتمدة في تحديد النسل من المتطلبات الأساسية قط. فالعديد من البلدان في أوروبا بلغت مستويات خصوبة قريبة من مستوى الإحلال قبل فترة طويلة من توفُّر وسائل منع الحمل. وبالطبع، فقد طرأ تأخير في استقرار عدد السكان أو تقلُّصه بسبب «الزخم السكاني»، عندما يمرّ مجتمع فتيّ على نحو غير متناسب في سنوات الحمل. وهذا يفسّر الأسباب التي تقف وراء استمرار عدد السكان في الصين بالنمو بعد تنفيذ سياسة الطفل الواحد.

ومن المفترض أن تشكّل المرحلة الرابعة مرحلة التوازن الأخير في دورة التحول الديمغرافي، حيث تبلغ معدلات المواليد ومعدلات الوفيات مستويات متدنية. ويبدأ السكان في الاستقرار، والانكماش في بعض الحالات، مثلما هو الحال الآن في بلدان مثل اليابان وإيطاليا واليونان. وفي هذا المضمار، يفيد علماء الاقتصاد بأن هذه المرحلة الأخيرة من مراحل التحول تقلب العلاقة الطردية الإيجابية بين الزيادات التي تطرأ على الدخل والسكان. ففي الاقتصادات الحديثة، تستطيع البلدان أن تزيد دخل الفرد والناتج القومي الإجمالي، على الرغم من تراجع النمو السكاني أو حتى في الحالات التي يكون فيها هذا النمو سلبي الاتجاه.

وخلال فترات ليست بالقصيرة في تاريخ إسرائيل، عكست معدلات الخصوبة في أوساط العرب الإسرائيليين ديناميات المرحلة الثانية، حيث نجم النمو المتسارع عن معدلات المواليد المرتفعة وزيادة متوسط العمر المتوقع. وكان متوسط العمر المتوقع في المجتمع الزراعي الفلسطيني العربي التقليدي قصيرًا للغاية. ففي العام ١٩٢٦، كان متوسط العمر المتوقع للمسلم الفلسطيني لا يزيد على ٣٧ عامًا. وقد زاد هذا المتوسط إبان حقبة الانتداب البريطاني، بيد أنه شهد تحسنًا دراماتيكيًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وفي هذه الأيام، يتمتع المواطنون العرب الإسرائيليون بأعلى متوسط للعمر المتوقع في العالم العربي: ٧٩ عامًا.

ولكن ما تزال معدلات المواليد في أوساط العرب الإسرائيليين والفلسطينيين تعكس أنماط المجتمع الزراعي التقليدي. ونتيجةً لذلك، تضاعف عدد المواطنين الإسرائيليين العرب أكثر من عشر مرات خلال السنوات الخمس والستين الأولى من عمر إسرائيل: من ١٥٦,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٤٨ إلى ١,٦ مليون نسمة في العام ٢٠١٣.

بيْد أن تغيرات عميقة وجوهرية طرأت على هذا المجتمع، حيث شهد تحولاً مشهودًا إلى المرحلة الثالثة. فبعدما بلغ عدد المواليد ذروته في العام ١٩٦٥ عندما كانت المرأة المسلمة الإسرائيلية تضع عشرة مواليد في المتوسط، انخفض هذا العدد إلى ٣,٣ أطفال لكل أسرة. وتوحي التقديرات التي صدرت مؤخرًا في العام ٢٠١٨ بأن هذا العدد وصل إلى ٣,١ طفل – وهو عدد يقل للمرة الأولى عن معدل الخصوبة في أوساط اليهود والذي وصل إلى ٣,١٨ طفل. وهناك من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن معدلات الخصوبة سوف تستمر في الانخفاض. وهذا الوضع مشابه لما هو عليه الحال بين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ففي هذا السياق، تشير التقارير الصادرة عن وكالة المخابرات المركزية الأميركية إلى أن معدلات المواليد عمومًا تنخفض إلى مستويات تقف عن ٣,٢٧ مولود، وهي مستويات أقلّ بشوط بعيد من مستويات الخصوبة السابقة. وفي المقابل، ما يزال سكان قطاع غزة يتمتعون بمستوى خصوبة إجمالي يصل إلى ٤,٢ طفل لكل أسرة – وهو أعلى مستوى يبلغه بلد

هاجس الأغلبية المبكر: استجلاب اليهود الشرقيين في الخمسينيات.

غير أفريقي في إحصائيات وكالة المخابرات المركزية الأميركية. ويوحي متوسط الأعمار المتدني للغاية بين الفئات السكانية (والبالغ ١٧,٢ سنة) بأن سكان غزة سوف يشهد نموًا لفترة من الوقت. ولكن هذا المتوسط يقل بشوط بعيد عما كان عليه في الماضي. فما الذي يقف وراء هذا التحول الملحوظ؟

التغير الاجتماعي في أوساط المواطنين العرب في إسرائيل

لا يسعُ أي امرئ يزور مستشفى إسرائيليًا إلا أن يبدي تأثره بالارتفاع غير المتناسب في عدد العرب الذين يعملون كموظفين صحيين على المستويات كافة. فقد كان الطب، وربما أكثر من أي مهنة أخرى في إسرائيل، لا يتأثر بالاختلافات العرقية على مدى فترة من الزمن. فقد استجاب المواطنون العرب بعدما لم تَعُد أبواب الفرص موصَدة وفتحوها أمامهم. وفي أحوال ليست بالقليلة، لا يخفي العرب الإسرائيليون اعترافهم بأنهم كأقلية ينبغي أن يحظوا بقدر أكبر من التعليم، وأن يحققوا إنجازات أكاديمية أعلى وأن يعملوا بجدّ يفوق ما يبذله غيرهم لكي يحرِزوا النجاح في مجتمع لا تُعَدّ الفرص المتاحة فيه متكافئة ولا تُمنح على قدم المساواة مع الآخرين. وقد أفرز التعليم، بما اقترن به من مواهب جماعية وفردية، ثورة اجتماعية وثورة اقتصادية.

وقدّرت الدراسات التي نُشرت في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي أن ٩٧ في المائة من النساء العربيات ممن أصبحْن مواطنات إسرائيليات كُنَّ أمِّيّات (كما كان عليه حال نحو ثلاثة أرباع الرجال). وكان السبب وراء ذلك يكمن في أن اللاجئين الفلسطينيين الذي فرّوا من حرب العام ١٩٤٨ كانوا يضمّون نسبة مرتفعة من نخبة السكان العرب المحليين ومن أبناء الطبقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تتمتع بقدر أكبر من الثراء. فعندما باتت الحرب بما جلبته من فوضى قاب قوسين أو أدنى، كان في وسع أبناء هذه الطبقات أن يغادروا البلاد. أما العرب الذي لم يبرحوا ديارهم فكانوا من أبناء الريف الذين لم يصيبوا حظهم من التعليم بعمومهم. وكانت الخيارات المهنية ذات المغزى معدومة لدى النساء العربيات من بنات ذلك الجيل. فقد كانت الأسر الكبيرة التي يتولّيْن رعايتها بمثابة متنفس منطقي ومثالي ليصرفْن فيه طاقاتهن وتطلعاتهن.

ولكن بنات هؤلاء النسوة التحقْن بالمدارس وكانت الخيارات مفتوحة أمامهن، وتتمتع حفيداتهن في هذه الأيام بقائمة غنية من فرص العمل. وفضلًا عن ذلك، لم يعُد للاقتصاد الزراعي التقليدي الفلسطيني وجود. فخلال النصف الأول من القرن العشرين، كان الأبناء يوفرون اليد العاملة وسياسة الضمان الاجتماعية الوحيدة التي كان يمكن الاعتماد عليها. ولكن في ظل

وحلول حقبة التسعينيات من القرن الماضي، انخفض إجمالي معدلات المواليد في أوساط النساء المسلمات في إسرائيل إلى ٤,٧ طفل. وبحلول العام ٢٠٠٥، وصلت هذه المعدلات إلى ٤,٠ طفل، وهي اليوم تقترب من ٣,١ طفل لكل أسرة حسبما ذكرنا أعلاه، بل إن هذه التغييرات كانت أكثر دراماتيكية في أوساط مجتمعات عربية أخرى. فمعدلات الخصوبة بين الدروز، والتي كانت تقارب ٧,٥ طفل لكل أسرة فيما مضى، تقلصت حتى باتت تقف عند ٢,٢٦ طفل، وهي الآن تماثل معدلاتها لدى المجتمع المسيحي في إسرائيل وتقل بشوط بعيد عن معدلات المواليد عند اليهود والمسلمين.

قوانين التعليم الإلزامي التي وضعتها إسرائيل، لم يُسمح لهؤلاء الأطفال بالعمل على الإطلاق، وباتوا يشكلون عبئًا اقتصاديًا. وتسبّب ما قامت به الحكومة من تأميم الأراضي العربية في تسريع وتيرة معادلة التكلفة والعائد. ففي حالة كتاب مدرسي يتناول «التحول الديمغرافي»، لم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا لكي تتراجع معدلات الخصوبة.

وبحلول حقبة التسعينيات من القرن الماضي، انخفض إجمالي معدلات المواليد في أوساط النساء المسلمات في إسرائيل إلى ٤,٧ طفل. وبحلول العام ٢٠٠٥، وصلت هذه المعدلات إلى ٤,٠ طفل، وهي اليوم تقترب من ٣,١ طفل لكل أسرة حسبما ذكرنا أعلاه، بل إن هذه التغييرات كانت أكثر دراماتيكية في أوساط مجتمعات عربية أخرى. فمعدلات الخصوبة بين الدروز، والتي كانت تقارب ٧,٥ طفل لكل أسرة فيما مضى، تقلصت حتى باتت تقف عند ٢,٢٦ طفل، وهي الآن تماثل معدلاتها لدى المجتمع المسيحي في إسرائيل وتقل بشوط بعيد عن معدلات المواليد عند اليهود والمسلمين. وتعكس المكاسب الاقتصادية التي تثير إعجاب المرء المستويات المرتفعة التي سجلتها مشاركة النساء في سوق العمل في إسرائيل. وفي هذا السياق، يشير رسم بياني يصوّر عدد المواليد بين الإسرائيليين العرب خلال السنوات العشرين الواقعة بين العامين ١٩٩٥ و٢٠١٥ إلى اتجاه ثابت في أساسه: حيث وُلد ٤٠,٠٠٠ طفل في السنة تقريبًا على مدى نحو عقدين حتى الآن. وفي المقابل، يشهد عدد المواليد اليهود ارتفاعًا كل سنة.

[اليهود وغيرهم / العرب]

إن المعاملة التي تحظى بها الأقليات في إسرائيل أبعد ما تكون عن الكمال. فلدى الإسرائيليين العرب قائمة طويلة من الشواغل حيال الطريقة التي تجري معاملتهم بها، كما يدّعون أنهم يلاقون أشكالًا من التمييز الخفي وأشكالًا أقل خفاءً منه في عدد لا يحصى من مجالات الحياة المدنية. ويعمد ممثلوهم السياسيون في الكنيست إلى المجادلات الصاخبة في تقديم أنفسهم. ومع ذلك، فمع مرور السنوات، أصبح المواطنون العرب في إسرائيل يشكّلون مجتمعًا براغماتيًا في معظمه، ولم يعودوا ينظرون إلى الأسر الكبيرة كما لو كانت إستراتيجية لتحسين قدرهم والنهوض به. وفي الواقع، فقد بات يُنظر إلى الأسر الكبيرة، وبصورة متزايدة، على أنها تشكل عقبة أمام التقدم الجماعي وتحقيق الذات لدى أفراد ذلك المجتمع.

ولا تُبدي النساء العربيات في إسرائيل الرغبة في العودة إلى الأيام التي كان فيها دورهنّ الوحيد في المجتمع يقتصر على إنجاب الأطفال. وفي الواقع، تشهد مشاركة هؤلاء النساء في الجامعات الإسرائيلية زيادة ثابتة، وهنّ الآن يتفوقن على نظرائهن من الذكور في أعدادهن. ومنذ العام ٢٠١٠، ارتفعت أعداد الشباب العرب الذين يلتحقون بالجامعات الإسرائيلية بما نسبته ٨٠ في المائة. ويشهد عدد ليس بالقليل من أبرز البرامج الأكاديمية وأرقاها في إسرائيل نسبة عالية غير متكافئة من الطلبة العرب. فعلى سبيل المثال، يشكّل الإسرائيليون العرب ما نسبته ٢٢ في المائة من مجمل أعداد الطلبة في معهد إسرائيل للتقنية (التخنيون)، الذي يمثل الجامعة الدولية الأعلى ترتيبًا في إسرائيل – وهي نسبة أعلى من نسبتهم في السكان.

وهذا يعكس الاستثمار الضخم والتركيز الذي توليه الأسر العربية للتعليم، إلى جانب الجامعات التي لا تضع اعتبارًا للاختلافات العرقية، بل تقدم المساعدة التفضيلية للطلبة العرب. كما يعكس هذا الواقع سياسة الحكومة. فعلى سبيل المثال، أعلن مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الرسمي مؤخرًا عن تخصيص اعتماد خاص من عدة ملايين من الشواكل

عدد المواليد الإسرائيليين حسب الديانة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي

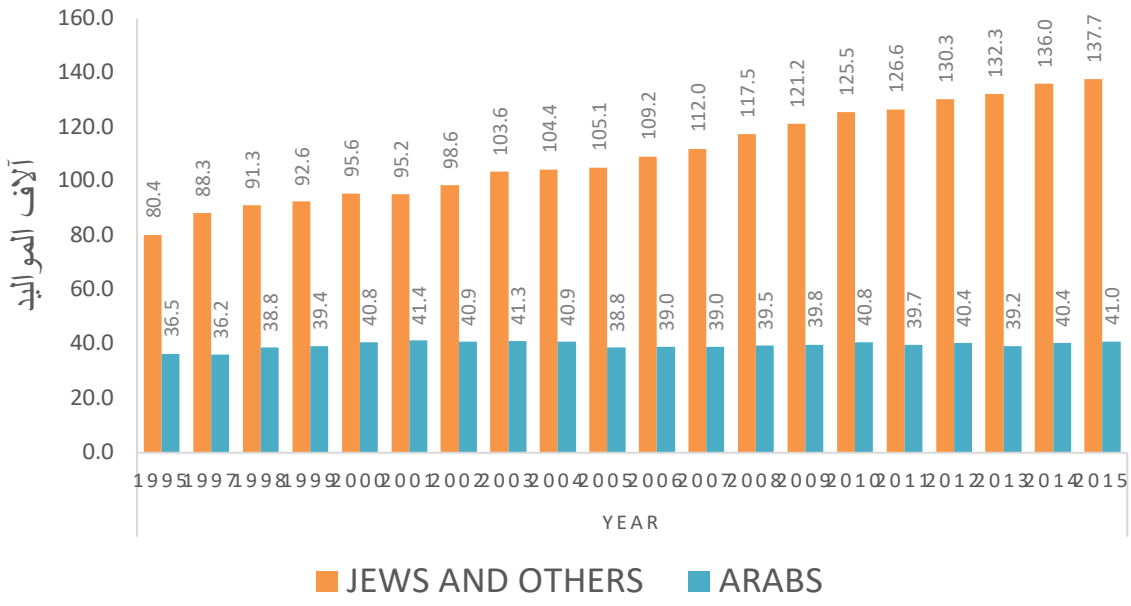

لتحسين أداء طلبة المدارس الثانوية في القدس الشرقية. ولكن إحدى النتائج التي ستتمخض عن هذا التوجه تكمن في تقليص معدلات الخصوبة، كما هو الحال في الديناميات الديمغرافية السائدة حول العالم.

نحو توازن ديمغرافي

لقد وضعت الحرب الديمغرافية التي دارت رحاها في إسرائيل أوزارها. ولسوء الحظ، لا يبدو أن القيادة السياسية تلاحظ ذلك. فما ينفكّ أعضاء الكنيست العرب واليهود المتزمتون يشكّلون تحالفات متنافرة وخاصة تصوّت لصالح الإبقاء على الإعانات المخصصة للأسر الكبيرة. ونتيجةً لذلك، بقيت السياسات العامة الإسرائيلية التي تُعنى بتقديم الإعانات للأسر الكبيرة كما هي دون تغيير – وهي سياسات تعود في جذورها إلى الأيام التي كان اليهود يسعون فيها إلى تجاوز أعداد أبناء عمومتهم من العرب والتفوق عليهم.

وتكمن المشكلة في أن البلاد شهدت تغييرًا. ففي العام ١٩٤٩، لم يكن سوى ٨٥٠,٠٠٠ نسمة يعيشون في «أرض إسرائيل»، وارتفع هذا العدد إلى مليونين في العام ١٩٦٠، ووصل إلى ثلاثة ملايين بحلول العام ١٩٧٠. وازدانت الصحف الصادرة في يوم الاستقلال في العام ٢٠١٦ بعناوين رئيسية تحتفي بتعداد سكان البلاد الذي وصل إلى ٨,٥ مليون مواطن – وهو عدد تبلغ نسبته ١٠٠٠ في المائة عما كان عليه منذ إقامة الدولة. وحسب المعايير الموضوعية كافة، يُعَدّ هذا المكان مكانًا مكتظًا عن آخره، سواء أكنتَ تسمّيه «أرض إسرائيل» أم فلسطين.

ويفرز النمو الديمغرافي الذي يثير ذهول المرء في إسرائيل قائمة ممتدة من العلل الاجتماعية والبيئية التي يطال تأثيرها المواطنين كافة. فالمدارس في هذه البلاد من بين أشدها اكتظاظًا على مستوى العالم الغربي. وباتت الاختناقات المرورية تشكل كابوسًا على المستوى الوطني. كما يُعَدّ إشغال الأسرة في المستشفيات الأعلى بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يبيت مرضى في الممرات. وينسحب هذا الأمر عينه على أولئك الذين يسعون للوصول إلى العدالة في منظومة المحاكم الإسرائيلية.

ولا يظهر الأثر العميق الذي يفرزه هذا النمو الذي لا تهدأ وتيرته في أي مجال مثلما يظهر في سوق الإسكان في إسرائيل. فعلى الرغم من الوعود التي تطلقها الحملات بوضع السكن ميسور التكلفة على رأس سلم الأولويات الاقتصادية، طرأ ارتفاع

لقد وضعت الحرب الديمغرافية التي دارت رحاها في إسرائيل أوزارها. ولسوء الحظ، لا يبدو أن القيادة السياسية تلاحظ ذلك. فما ينفكّ أعضاء الكنيست العرب واليهود المتزمتون يشكّلون تحالفات متنافرة وخاصة تصوّت لصالح الإبقاء على الإعانات المخصصة للأسر الكبيرة. ونتيجةً لذلك، بقيت السياسات العامة الإسرائيلية التي تُعنى بتقديم الإعانات للأسر الكبيرة كما هي دون تغيير - وهي سياسات تعود في جذورها إلى الأيام التي كان اليهود يسعون فيها إلى تجاوز أعداد أبناء عمومتهم من العرب والتفوق عليهم.

بلغت نسبته ٧ في المائة على أسعار المساكن في إسرائيل خلال السنة الماضية. وينبغي للبلاد أن تزيد عدد المساكن فيها بنسبة لا تقل عن ٢ في المائة. وهذا يعني أنه يجب تشييد ٦٠,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة كل سنة. ويستحوذ ما مجموعه ٦٠,٠٠٠ منزل جديد على مساحة لا يُستهان بها من الأرض. وفي هذا المقام، يشير تقرير حالة الطبيعة الصادر في العام ٢٠١٦ إلى أنه يجري التخلي عن ١٢ كليو متر مربع من المساحات المفتوحة كل خمس سنوات من أجل التمدّد والتطوير. ويشكل فقدان الموئل الذي يقترن بهذا التوسع السبب الرئيسي الذي يقف وراء تلاشي الكثير من أنواع الحيوانات في إسرائيل، حيث بات عدد ليس بالقليل منها على شفا الانقراض. وينتج عدد متنام من السكان كميات أكبر بكثير من النفايات عما كان عليه الحال من قبل، كما يسبب تلوثًا ضوضائيًا أكبر وانبعاث قدر أكبر من غازات الاحتباس الحراري.

كما تسهم السياسات التي تشجع على الحمل الولادة في استشراء الفقر في أوساط المواطنين من أبناء الأقليات في إسرائيل. وفي هذا السياق، نادرًا ما يتّسم المجتمع الإسرائيلي العربي بالتوحد والتجانس. وتمتلك التجمعات السكانية البدوية في النقب ثقافة وواقعًا اقتصاديًا مستقلَيْن تمامًا. ويشكل هؤلاء البدو «أفقر الفقراء» في المجتمع الإسرائيلي. وعلى خلاف المجتمع الإسرائيلي العربي الأعم، ما تزال معدلات المواليد في أوساط البدو مرتفعة للغاية، حيث تتراوح تقديرات معدلات الخصوبة الإجمالية في أوساطهم من ٥,٥ إلى ٧ أطفال. وترتبط هاتان الظاهرتان ببعضهما بعضًا. ويتفق رؤساء المجالس المحلية البدوية في إسرائيل على أن أهم أمر يجب اجتراحه لمعالجة الفقر في بلداتهم يكمن في تقليص حجم الأسر عندهم.

وليس في جعبة السياسات الإسرائيلية التي تؤمِّن علاوات الأطفال وتشجع الأسر الكبيرة الكثير لتقدمه لكي تساعد البدو على الخروج من دائرة الفقر التي يعيشون فيها، غير أنها تيسّر عودة ممارسة تعدُّد الزوجات إلى الظهور، وهي ظاهرة تقوّض أوجه التحسن الذي طرأ على وضع النساء البدويات وتقف وراء تراجع الواقع الشخصي الذي تواجهه عشرات الآلاف من الزوجات اللواتي يتزوّجن زيجات أولى وثانية وثالثة. وتكمن الطريقة الفضلى التي تيسر تمكين هذا المجتمع - والنساء البدويات على وجه الخصوص - في تبنّي إستراتيجية جديدة تأخذ بيده لبلوغ حد أدنى من الاستقرار الديمغرافي والازدهار الاقتصادي. وهذا يعني تقديم الإعانات للتعليم وتعزيز الفرص المتاحة أمام النساء، وليس معدلات الخصوبة لديهن.

نحو الاستدامة

لقد أصاب السير ديفيد أتينبره (Sir David Attenborough)، عالم التاريخ الطبيعي البريطاني والشخصية التلفزيونية الشهيرة، في ملاحظته التي قال فيها إنه من الأيسر حل جميع المشاكل بوجود أعداد أقل من الناس – بينما تزداد صعوبة اجتراح حل لها (إن لم يكن مستحيلًا) مع ارتفاع أعدادهم. وفي هذا الإطار، تزداد المشاكل الاجتماعية والإيكولوجية التي تعاني منها إسرائيل سوءًا. وينبغي للدولة، إن رغبت في حل هذه المشاكل، أن تكبح جماح النمو الديمغرافي فيها. وهذا يعني وضع حدّ للبرامج الاقتصادية التي تشجع على الحمل والولادة، وإلغاء القيود المفروضة على الاستقلال الإنجابي، وإبداء التزام أصيل بتمكين النساء تمكينًا كاملًا في مجتمعها بفئاته وشرائحه كافة، ولا سيما في أوساط في اليهود المتزمتين (الحريديم) والمواطنين البدو الإسرائيليين. وسوف تتخطى المكاسب التي يؤتيها هذا التغيير الميدانيْن البيئي والاقتصادي، بحيث تغطي مستوى أعم من الوئام الاجتماعي.

صحيح أن القوى المحركة الرئيسية التي تقف وراء النمو الديمغرافي تكمن في حجم الأسر الكبيرة في أوساط مجتمعات اليهود المتزمتين والبدو في النقب. فالأسر الكبيرة في هذه

وليس في جعبة السياسات الإسرائيلية التي تؤمّن علاوات الأطفال وتشجع الأسر الكبيرة الكثير لتقدمه لكي تساعد البدو على الخروج من دائرة الفقر التي يعيشون فيها، غير أنها تيسّر عودة ممارسة تعدُّد الزوجات إلى الظهور، وهي ظاهرة تقوّض أوجه التحسن الذي طرأ على وضع النساء البدويات وتقف وراء تراجع الواقع الشخصي الذي تواجهه عشرات الآلاف من الزوجات اللواتي يتزوّجن زيجات أولى وثانية وثالثة.

المجتمعات تعمل على إدامة ثقافة الفقر، حيث يُحرم الأبناء الذين يترعرعون في أسر تتألف من خمسة أبناء أو أكثر من الموارد المالية أو اهتمام الوالدين الذي يحتاجون إليه لكي يشقوا طريقهم ويصيبوا النجاح في الاقتصاد الإسرائيلي ما بعد الصناعي الحديث. ويقدم الاستقرار السكاني الأمل الوحيد الذي يكفل رفع الجماعات المذكورة من بوتقة الفقر التي تكبّلهم وتقدّم وجهًا من وجوه الفرص المتكافئة للجيل القادم من أبناء البدو واليهود الحريديم.

وفي أوساط البدو في إسرائيل، يرتبط النمو الديمغرافي المطّرد بالنزعة المتجددة إلى ممارسة تعدد الزوجات. وسرعان ما أشارت الناشطات النسويات البدويات، اللواتي يتحلين بالشجاعة على الرغم من قلة عددهن، إلى أن الضحايا الحقيقيات لممارسة تعدد الزوجات هنّ نساء بدويات يصبح موقعهن في المجتمع أكثر تهميشًا. وينسحب هذا الأمر بالذات على الزوجات – ولا سيما ذلك العدد الكبير من الزوجات الفلسطينيات اللواتي يجري شراؤهن من الضفة الغربية أو الأردن وإحضارهن إلى إسرائيل. ويتسم وضع هؤلاء النسوة بالقتامة حالما تطأ أقدامهن البلاد: فهن يجهلن اللغة، ولا يملكن القدرة على العمل، وغالبًا ما يساورهن الخوف من الإبعاد، ويُمسِين حبيسات منازلهن. وتفرض إسرائيل قوانين تعود في تاريخها إلى حقبة الانتداب البريطاني في سبيل مناهضة تعدّد الزوجات. ولكن لم يجرِ إنفاذ هذه القوانين على الإطلاق.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ثار جدل داخل إسرائيل حول ما إذا كان العرب يشكلون أغلبية بين النهر والبحر. وبعبارة أخرى، فالسؤال هو: هل يفوق عدد الفلسطينيين والمواطنين العرب الإسرائيليين عدد اليهود، وهل سيتخطون عددهم؟ يعتقد خبراء، من قبيل سيرجيو ديلا بيرغولا، الأستاذ في الجامعة العبرية، وأرنون سوفير، الأستاذ في جامعة حيفا، بأنهم سوف يفوقون اليهود في تعدادهم. وفي المقابل، يبدي آخرون ميلًا أقل للاعتقاد بذلك. وقد يبدو أنه بالنظر إلى الاتجاهات الحالية، فربما لن تكون هناك أغلبية يهودية مع مرور الوقت، وخاصةً إذا افترضنا أن إسرائيل لم تَعُد تحتل قطاع غزة. ولكن لا ينبغي أن يؤثر هذا الأمر في حال من الأحوال على السياسات الإسرائيلية. فالحفاظ على أغلبية بسيطة في مجتمع ما فيه، في المقابل، أقلية كبيرة لا تريد أن تكون جزءًا مه، يصعّب تطوير صيغة للاستقرار والعدالة والوئام في المجتمع.

وتنطوي إحدى أعظم المآسي في تاريخ إسرائيل على استشراء الشكوك والعداوة والفصل بين المواطنين اليهود والعرب، ناهيك عن جيران إسرائيل الفلسطينيين. ويكمن أحد الدوافع الرئيسية التي تقف وراء هذا التنافر في التنافس الديمغرافي. فلن يحقق أحد أي مكاسب من إدامة السياسات القديمة التي صُمِّمت لكي تعزِّز معدلات المواليد المرتفعة وتضمن الهيمنة اليهودية. وقد آن الأوان لكي تخوض إسرائيل حقبة جديدة من الاستقرار والمصالحة. فحسبما نراه من أعداد المواليد الثابتة كل سنة، يُعَدّ هذا توازنًا استوعبه العرب في إسرائيل منذ أمد بعيد. وإذا كان لإسرائيل أن تتمتع بمستقبل يسوده السلام والاستدامة، فقد حان الوقت لترسيخ روح جديدة تقوم على الاستقرار الديمغرافي.

ترجمه من الإنكليزية:

ياسين السيد